فيضاف الوجود الى السبب السابق فوله ولم يعلم به المشتري يفيد
على ما قدمنا لان العلم بالعيب رضا به ولا يفيد على ما قوله في الصحيح
لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما سيأتي في مباحث الاستحقاق
بايع بشرط البراءة من كل عيب ولم يسم العيوب بعد تصاح وقال
الشافعي لا يصح بناء على مذهبه ان الابراء عن المجهول لا يصح
لان فيه معنى التمليك حتى يرتد بالرد وتمليك المجهول لا يصح ولنا ان
الجهالة في الاسقاط لا تفضي الى النزاع وان تضمن التمليك لعدم
الحاجة الى التسليم فلا يكون مفسدة ويدخل فيه اي في هذا الابراء
العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عند
ابي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو قول
زفر قال المشتري العبد لمن ساومه اشتره فلا عيب فيه صورته
اشترى زيد من بكر غلاما فاراد ان يبيعه من بشر فقال لبشر
حين ساومه اشتره فلا عيب به ولم يبع الغلام من بشر فوجد
زيد به عيبا كان ينبغي ان لا يجوز رده على البايع لاقراره بعدم
العيب لكنه يرد عليه ولا يبطله اي الرد الاقرار السابق بعدم
العيب لانه مجاز عن الترجيح لظهور انه لا يخلو عن عيب ما فيتقيد
القاضي بان ظاهره غير مراد له وقوله اي العيب بان قال
لا عور وقال ليس به اصبع زائدة لاحاطة العلم به الا ان يحدث
مثله بان قال ليس به اصبع زائدة ثم وجد به اصبعا زائدة له
ان يرد تصديقا لكذبه في الاقرار كقوله لغيره قطعت يدك ويده
صحيحة قال بايع عبد لاخر عبدي هذا ابق فاشتراه وباع من آخر
فوجده المشتري ابقا ان علم ما يسبق من اقرار البايع الاول
علم بقرب من انه ابق عنده اي عند البايع الاول الا ان القرائن الوجود
من البايع الثاني السكوت عند اقرار البايع الاول واخباره ليس
بحجة على المشتري الاول وهو البايع الثاني مشتر لعبد او امة قال

ولا تقبل الاي لا يرده م

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)